التنوع الثقافي: من المفهوم إلى التفعيل[1]

ذ/ محمد مصطفى القباج
أستاذ باحث في الفلسفة وعلوم التربية
عضو المكتب التنفيذي لمنظمة شمال/ جنوب 21
لحقوق الإنسان وحوار الثقافات (جنيف)

يعرف الإنسان منذ القديم، إما حدسا أو تأملا، أن الكون في جميع تجلياته مصاغ صياغة نسقيه أو منظومية، بمعنى أن الأنساق المادية أو الحيوانية أو البشرية مركبة من عدد لا نهائي من العناصر، لكل عنصر جدواه ووظيفته في الحفاظ على توازن النسق، وأن غياب أي عنصر يخلّ بهذا التوازن. هذا المنظور الكوسمولوجي إذن هو تصور للنسق كمجموعة متنوعة من المركّبات المختلفة والمتفاعلة فيما بينها لتوازن النسف وديمومته.

فالطبيعة -الجامدة أو الحية على سبيل المثال- نسق من العناصر، انقراض عنصر مادي أو نباتي أو حيواني، يحدث اختلالا وتفسخا يفضيان في النهاية إلى الفساد أو العدم. في الأديان السماوية وغير السماوية نقرأ ما يفيد تعقد تركيبة الطبيعة المادية واختلاف الناس وألسنتهم وقيمهم. نعني بكل هذا أن التنوع هو مَنْسج الكون ليتحقق وجود الأشياء والأحياء.

ولم يحصل الوعي بالتنوع في أنساق المجتمعات البشرية إلا بعد أن تطورت المعارف والعلوم وفي آماد طويلة، ولو أن عقل الإنسان مجبول بالفطرة ومنذ الأزل على حدس هذا التنوع كحقيقة وجودية، ولكنه لم يتعامل مع هذه الحقيقة، ولم يهتد لكشف أوجه التكامل بين عناصر التنوع، إلا بعد أن تجاوز العقل منطق التماهي إلى منطق الاختلاف، منطق السكون إلى منطق الحركة.

ومنذ الفلسفة الإغريقية برزت إرهاصات الحد الفاصل بين عالم الحقيقة وبين عالم الوهم أو ظل الحقيقة (أسطورة الكهف عند أفلاطون). وكان على الفكر الإنساني أن يقطع أشواطا من التقصي والبحث لينتقل من تصور الاختلاف والمغايرة إلى إدراك ما يحقق التوازن داخل التنوع (التوازن بين المختلِفات) في الأنساق الجامدة أو الحية، وليتوصل أخيرا لصياغة نظريات وقوانين الطبيعة التي تجعل الإنسان سيدها، ويروضها لمصالحه ومنافعه، وبالتالي تمكن الفكر من امتلاك كفاءة تدبير التنوع في الأنساق الطبيعية والاجتماعية.

إن النقلة النوعية التي تحققت للإنسان من الحالة البدائية إلى حالة التمدن، إلى ظهور الكيانات السياسية إيذانا بظهور الأوطان والدول مكنت الفكر من تبين الاختلافات بين

* أصل هذه المساهمة محاضرة ألقيت في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 21 ماي 2012 بمناسبة اليوم الدراسي حول ز التنوع اللغوي والثقافي.

المجتمعات والدول والثقافات والمعتقدات، أي الاختلافات بين الحضارات المتعددة، وأدى الأمر في نهاية المطاف قبل عقد ونصف إلى تيارين متعارضين: تيار يقول بالصدام بين الحضارات، وتيار يقول بالتعايش بين الحضارات عبر قنوات الحوار والتناظر.

ومن المؤكد أن الفكر لم ينتبه للتنوع داخل كل مجتمع أو ثقافة أو حضارة إلا بعد أن هل القرن التاسع عشر وبرزت الإرهاصات الأولية لعلمي الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا اللذين بلغا أوجه النضج عند علماء من عيار (كلود ليفي ستروس) و(مارغريت ميد). ومن هنا الأهمية التي اكتساها النص الذي حرره (ليفي ستروس) بطلب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بعنوان "العرق والتاريخ"[2]. يرجع السبب في الاستعانة بهذا العالم إلى اقتناع المنظمة الدولية بأنه داخل كل مجتمع وكل ثقافة اختلافات وتنوعات تشكل في تفاعلها وتكاملها ملمحا هوياتيا يميز مجتمعا عن مجتمع، ثقافة عن ثقافة. دفع هذا الاقتناع الفريق الذي صاغ دستور اليونسكو الصادر سنة 1945 إلى تضمينه مادة مفادها أن التنوع في ثقافات العالم، وكذا التنوع داخل الثقافة الواحد حقيقة قائمة لا غبار عليها، وهو تنوع مثمر وخلاق.

وقد راجت هذه الأفكار قبل مَقْدَم العولمة، وحين دخلت المجتمعات والثقافات في عهد العولمة من باب الاقتصاد والتكنولوجية المعلوماتية المتقدمة طرحت إشكالات التحول الذي جعل العالم قرية كبرى على حد تعبير (ماكلوهان) بحيث تم القضاء على الحدود بين الدول الوطنية، وضعفت السيادات في اتجاه صهر العالم والثقافات في نموذج عولمي توحدي قيما وأساليب حياة. لمواجهة هذا التوجه نحو التنميط العولمي –بعد أن رعت اليونسكو آثاره السلبية- سارعت هذه المنظمة إلى تكوين لجنة برئاسة (خافير بيريز دي كويلار) الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة تحت مسمى "اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية" اشتغلت على موضوع الثقافة كدعامة أساسية للتنمية في جميع أبعادها من سنة 1992 إلى سنة 1995 وكانت الحصيلة تقريرا حمل عنوانا دالا هو "التنوع الإنساني المبدع"[3]. ومن المفيد أن نورد هنا فقرة من مقدمته التي خطها قلم رئيس اللجنة (دي كويلار) جاء فيها أن اللجنة هدفت إلى تعريف الناس "كيف تشكل الثقافة كل تفكيرنا وخيالنا وسلوكنا. فهي نقل للسلوكيات، وهي مصدر دينامي للتغيير والإبداع والحرية وإتاحة الفرصة للابتكار. فالثقافة بالنسبة للجماعات والمجتمعات هي الطاقة والإلهام والقوة والمعرفة والاعتراف بالتنوع"[4].

ومن إيجابيات هذا التقرير أنه عالج كل أبعاد التنمية في عصر العولمة، وتطرق للأخلاقيات العالمية الجديدة، والالتزام بالتعددية والإبداع وتحديات وسائل الاتصال والإعلام وقضايا المرأة والطفولة والتراث والبيئة وإعادة التفكير في السياسات الثقافية. وقد أنجزت اللجنة كمدخل للتقرير خلاصة تنفيذية مركزة خصصت فقرة منها للثقافات المختلفة على اعتبار أنها "ليست منعزلة ولا هي جامدة، ولكنها تتفاعل وتتطور. والتعددية هي مجرد كلمة

---

[2] Levi-Strauss, Claude, (1997)

[3] التنوع الإنساني المبدع، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، اليونسكو، باريس، 1995.

[4] نفس المرجع السابق، ص.11.

فارغة إذا لم يتمكن المعنيون بها من أن يتخذوا مبادرات ديموقراطية، ويظهروا خيالهم الإبداعي بطرق ملموسة. ويجب أيضا أن يكونوا في وضع يتيح لهم الاتصال بمجتمعات أخرى. ولا يجب أن تكون تكنولوجيا الاتصال أداه في أيدي الأغنياء والأقوياء وحدهم، ولكن أن تستخدم كوسيلة للتفاعل الديموقراطي والاتصال بالفقراء، ويتطلب هذا سوقا تنافسيا وتوازنا بين الفعالية والعدالة، وبين الاهتمامات المحلية والدولية..."[5].

كان هذا التقرير بالفعل، نقلة نوعية في معالجة إشكالية الثقافة في عصر العولمة إذ جعل من اعتماد منظور التعددية الثقافية والتنوع الثقافي بين المجتمعات المختلفة وداخل المجتمع الواحد قضية سياسية واقتصادية تعزز جهة التنمية بكل أبعادها وضمنها البعد الثقافي، وفي توجه ديموقراطي حداثي يقوم على فكر التنوير، واعتماد النسبية بدل المطلقية، وهوامش اللاّيقين، وما تقتضيه الشرعة الدولية لحقوق الانسان وضمنها الحق في الاختلاف وقبول الرأي الآخر والحرص على التدبير الأرشد لهذا الاختلاف لتأمين التوازن بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد.

وقد تعززت هذه الرؤى بالمقاربة الأصيلة والعميقة التي أبدعها (يورغن هابرماس) بطرحها لبعد آخر من أبعاد الحداثة اصطلح عليها هذا الفيلسوف الألماني بـ "الحداثة التواصلية" التي صاغت معقولية تجعل أي منتم لأي شكل ثقافي أو لأية لغة فاعلا منخرطا في ممارسة تواصلية وبوعي تواصلي[6].

هكذا يشحذ التفاعل التواصلي العقل بالمعرفة الواسعة المعمقة بكل الأنماط والأشكال والدوائر الثقافية من أجل الإجهاز على الجهل المتبادل الذي هو السبب الحقيقي والمباشر لحالات الاضطراب التي تعرفها العلاقة بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد، وحين يعوض الجهل المتبادل بالاعتراف المتبادل يتحقق السلام العالمي المنشود.

وأرى أن إسهام (هابرماس) بهذه المعالجة التواصلية مسلحة بخلفية فلسفية ثرية أغنى مفهوم المواطنة وأخرجها من إطارها السياسي والقانوني إلى سياق منفتح تعدّدي يقبل الاختلاف ويسهم في تدبيره. هذا يعني أن المواطنة لم تعد محصورة في واجبات المشاركة السياسية واحترام القانون والمؤسسات ولكنها تجاوزت كل ذلك إلى تفتحها على التفاعل الناجم عن التنوع الثقافي داخل المجتمع، فلا تكون المواطنة ناضجة في فعلها المجتمعي والسياسي إذا لم تكن على دراية بكل أوجه الاختلافات الثقافية داخل النسيج الاجتماعي.

انطلاقا من هذه التوجهات الحداثية المستجدة وقع الانتباه إلى أن التنوع الثقافي بين المجتمعات المختلفة وداخل المجتمع الواحد يشكل الدعامة التي تبنى عليها الاستراتجيات والسياسات الثقافية التي تستهدف التنمية الشاملة والمستدامة. وتأسيسا على هذه التوجهات تعاقبت التصريحات الدولية والجهوية ذات العلاقة منها على الخصوص تصريح (كوتونو) الصادر عن وزراء الثقافة في الدول الفرانكوفونية بتاريخ 15 يونيو 2001. والتصريح

---

[5] نفس المرجع، ص.17.

[6] أُنظر:.Habermas, J. (2003)

العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي الصادر سنة 2001، وهو تصريح أكد على أن التنوع الثقافي أداه معيارية وهو في نفس الآن إرث ثقافي للإنسانية وإلزام أخلاقي باحترام كرامة الناس والشعوب وقوة محركة للتنمية. ثم صدر تصريح (مونريال) في الثامن عشر من شهر مارس 2007، الذي أثار قضايا الأقليات الثقافية وضرورة تأمين حماية ثقافية تحول دون انقراض أي شكل أو سلوك ثقافيين أو لغة من اللغات، وبصفة عامة الحد من الهيمنة العولمية الاقتصادية والتكنولجية، بحيث يتم كبح هذه الهيمنة والحيلولة دون المساس بالخصوصيات والمتميزات أو ما اصطلح عليه فيما بعد بـ "الاستثناءات الثقافية".

في ضوء هذه التصريحات المتعاقبة أبرمت معاهدات دولية وجهوية من أجل حماية المضامين الثقافية والتعبيرات الفنية ومنها المعاهدة التي أشرفت عليها اليونسكو (أكتوبر 2007)، تتفق فيها الدول التي توقع وتصادق عليها على مبادئ والتزامات للحفاظ على كل معلم ثقافي مادي أو غير مادي، وعلى كل شكل من أشكال الممارسات الثقافية. غير أن هذه المعاهدة تعتورها جوانب نقص، فهي لا تتضمن التدابير والاجرائيات التي ينبغي اتخاذها لحماية التنوع الثقافي، ويكتفي نصها الذي يتسم بالإبهام والعمومية بإعطاء أمثلة للتدخلات الممكنة حتى لا يقع الاخلال بالتنوع الثقافي.

سيتم تدارك جوانب النقص هاته في التقرير العالمي الذي صدر عن اليونسكو سنة 2009، تحت عنوان: " الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات"، بحيث يفصل الكلام -وبصريح العبارات- عن الجدوى الاقتصادية لتدبير التنوع الثقافي الذي ينبغي أن يعتمد كمقاربة تشريعية واقتصادية في الحكامة الثقافية وفض المنازعات المترتبة عن التعامل غير المشروع مع المعالم التراثية والأشكال والتعابير الثقافية والفنية وتعزيز الهويات والخصوصيات وصياغة السياسات الثقافية واللغوية ...إلخ.

لقد كفانا التقرير عناء استخلاص الأفكار الرئيسية الواردة في مقدمته وفصوله الثمانية وخاتمته وتوصياته بحيث أبرز تلك الأفكار على هامش النص نستعرضها فيما يلي:

- التنوع الثقافي انشغال رئيسي في مطلع القرن الجديد؛
- التنوع الثقافي ليس مجرد ميزة إيجابية ينبغي الحفاظ عليها بل هو مورد يجب تعزيزه؛
- ثمة حاجة إلى اتباع نهج جديد إزاء التنوع الثقافي، وهو نهج يراعي طبيعة الدينامية وتحديات الهوية مما يرتبط بدوام التغير الثقافي؛
- ثمة اتجاه عام نحو ظهور هويات دينامية متعددة الأوجه في سياق العولمة؛
- تشير الثقافة إلى التنوع المبدع الذي يتجسد في "ثقافات محدّدة"، كما تشير إلى القوة الدافعة المبدعة التي تكمن في صميم التنوع في "الثقافات"؛
- يقتضي الحوار بين الثقافات تمكين جميع المشاركين فيه من خلال بناء القدرات، ومن خلال مشروعات تعزز التفاعل دون إضاعة الهوية الشخصية أو الجماعة؛
- لا تعتبر اللغات مجرد أداة الاتصال، فهي تمثل النسيج الحقيقي لأشكال التعبير الثقافي، وهي الحامل للهوية والقيم ورؤى العالم؛

- ثمة حاجة إلى حفظ التنوع اللغوي العالمي كواحد من مستلزمات التنوع الثقافي والترويج للتعدد اللغوي والترجمة بغية تعزيز الحوار بين الثقافات؛
- في المجتمعات متعددة الثقافات ومتزايدة التعقيد يجب أن يمكن التعليم من اكتساب كفاءات التعامل بين الثقافات؛
- إن عدم مراعاة أشكال التعلم غير السائدة من شأنه أن يؤدي إلى تهميش الفئات السكانية التي ينبغي للتعليم أن يعمل على تمكينها؛
- إن من شأن الارتفاع في توريد المضمون الإعلامي أن يؤدي إلى "تنوع زائف" يحجب واقع أن بعض الناس غير مهتمين بالتواصل إلا مع من يشاطرهم نفس المرجعية الثقافية؛
- يمكن أن يعتبر الإبداع الفني وجميع أشكال الابتكار التي تغطي مختلف جوانب النشاط البشري مصادر أولية للتنوع الثقافي؛
- تفيد البحوث التي أجريت مؤخرا بوجود صلة إيجابية بين التنوع الثقافي والأداء المالي والاقتصادي في الشركات متعددة الجنسيات؛
- إن نهج التنمية الذي يراعي الفوارق هو مفتاح التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه كوكبنا؛
- إن التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات عاملان أساسيان من عوامل تعزيز توافق الآراء بشأن الأساس العالمي لحقوق الإنسان والحكامة الديموقراطية؛

يستنتج التقرير أن هذه الأفكار الأساسية، تمكننا من أن نُطهّر أنفسنا مما نتلقاه دون فحص وانتقاد، والمتمثل في:

- أن العولمة تقود حتما إلى فرض التجانس الثقافي؛
- أن التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات متناقضان فيما بينهما؛
- أن التنوع الثقافي والاقتصاد أمران لا توافق بينهما؛
- أن التقدم العلمي والتكنولوجي يتعارض مع تنوع الممارسات الثقافية؛
- أن هناك تناقضا لا يمكن حله بين التنوع الثقافي والعالمية.

ينتهي التقرير بثمان توصيات هي التالية:

1) إنشاء مرصد عالمي يعنى بآثار العولمة على التنوع الثقافي تكون وظيفته استشرافية؛
2) تقديم الدعم لشبكات ومبادرات الحوار بين الثقافات وبين الأديان، وضمان مشاركة الشركاء الجدد الكاملة وخاصة النساء والشباب؛
3) تنفيذ سياسات لغوية وطنية تهدف في آن واحد إلى صون التنوع اللغوي والترويج للكفاءات متعددة اللغات؛
4) الترويج لكفاءات التعامل بين الثقافات لتعلم العيش المشترك بغية تحسين المناهج التربوية؛
5) تشجيع التحلي بالحساسية الثقافية في إنتاج مضامين الاتصال والمعلومات؛

6) الاستثمار في تنمية الإبداع، سواء في القطاع الثقافي أو في قطاع الأعمال يفهم التنوع فيه كمصدر للربح وتحسين الأداء؛
7) مراعاة مبادئ التنوع الثقافي في تصميم جميع السياسات الإنمائية في تنفيذها وتقييمها؛
8) تعزيز حقوق الإنسان وممارستها الفعلية من خلال الاعتراف بالتنوع الثقافي تحقيقا للتماسك الاجتماعي وتجديدا لطرائق الحكامة الديموقراطية[7]

وقد انتهزت السيدة (إيرينا بوكوفا) المديرة العامة لليونسكو فرصة اليوم العالمي للتنوع الثقافي (21 ماي 2012) للتذكير بالتقرير العالمي مشيرة على الخصوص إلى أنه "لا بد لحماية وإنعاش الثقافة من تفعيل التنوع الثقافي. فالتكنولوجيات الجديدة وتسارع وتيرة العولمة تقرب الثقافات من بعضها أكثر من أي وقت مضى. إن التنوع الثقافي ينتصب كل يوم على شاشات وسائط الاتصال الجديدة، وفي المجتمعات الهجينة، وهذه الهُجْنة إثراء ولكنها في نفس الوقت قد تغذي سوء التفاهم وتتخذ كذريعة للفرقة. فمن الواجب علينا أن نمكن الأجيال الصاعدة بالكفاءات بينثقافية (interculturelles) ليتعلموا العيش المشترك والاستفادة أكثر من خصوبة الثقافات [....] إن الثقافة والإبداع ثروات متجددة بامتياز، إذ في الوقت الذي تبحث فيه الدول عن دعائم للتطور والتنمية المستدامة لابد من أن يعني المسؤولون السياسيون والفاعلون في المجتمع المدني دور التنوع الثقافي وإدماجه في السياسات العمومية".

ومن خلال هذه المعطيات والتحليلات والتوصيفات والتوصيات، يتضح أن التنوع الثقافي حدث عيني، أي واقع ملموس "من خلفنا وأمامنا وحولنا" كما قال (كلود ليفي-ستروس). ومن ثمّة فإنه يكتسب "دينامية" تُفَعّل خيارات الناس، وتجعل منه قوة فعل وليس مفهوما نظريا أو نصوصا ميتة. وبالتالي فإن للتنوع الثقافي "منظورية" (Visibilité). لا يمكن بتاتا التغاضي عنها. وقد انتبه لهذه المنظورية (فرناند بروديل) في مقدمة كتابه "الهوية الفرنسية"[8].

إن التنوع الثقافي جوّاني، يداخل المجتمع الواحد، ويوجد بين المجتمعات المختلفة أو الدول الوطنية، والوجود العيني للتنوع يكسب الهويات المجتمعية أو الثقافية بل وحتى الشخصية مسحة من المرونة وقابلية للتفتح ورفضا للانعزال. هذه أمور أصبحت بديهية حتى في رحاب الثقافة المعولمة مما يستوجب الحرص على استمرار التوازن بين الوافد من خارج ثقافة الشخص والمجتمع وبين الأصيل في هذه الثقافة. وفي هذا الصدد لـ (ماهاتما غاندي) قولة حكيمة مفادها "لا أريد أن تحيط بي الجدران والأسوار من كل جانب، لا أريد لنوافذي أن تسد وتوصد. إنما أريد لثقافة كل البقاع أن تهب بنسائمها حول داري بأكبر درجة ممكنة لكنه أرفض لرياح الثقافة أن تعصف بقدمي بحال من الأحوال". حين تغلق أية ثقافة أبوابها مانعة بذلك أن تتلاحم مع ثقافات أخرى تحكم على نفسها بالانقراض، حيث تحاصر ثقافة أو

[7] الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، تقرير صادر عن اليونسكو، باريس، 2009، موجز تنفيذي.
[8] أُنظر: .Braudel, Fernand, (1986)

لغة في رقعة محددة من حيث المساحة والسكان يكون مآلها الاندثار. لا أدل على ذلك من موت العديد من اللغات حسب ما تؤكده تقارير اليونسكو، حين تموت لغة وتنقرض ثقافة تغتال الذاكرة الحضارية ويحدث شرخ في الكيان الثقافي "كل ثقافة –من وجهة نظر (أوكتافيو باز)- تولد بالتمازج، باللقاء، بالتصادم. وبالعكس من ذلك فإنه بسبب الانغلاق والانعزال تموت الثقافات والحضارات واللغات تحت دعاوي النقاء الثقافي، إن مأساة (الأزطيك) و(الأنكا) مردها إلى العزلة المطلقة، لأنه لم يتح لشعوبها التعامل مع قيم غير قيمهم".

بالنسبة للعالم العربي-الإسلامي بمختلف كياناته وأعراقه وأجناسه ومذاهبه سينتفع لا محالة من تيار حماية التنوع الثقافي كمقاربة وجودية وأخلاقية وتشريعية، بحيث أن الحفاظ على مجمل محتويات التنوع سيؤمن الحفاظ على توازن الأنساق الثقافية العربية-الإسلامية وسيجنب مجتمعاتها الاختلالات والمنازعات التي غالبا ما تجهز على النسق أو المنظومة جزئيا أو كليا. ولعلّ ما يوجب حماية التنوع الثقافي في العالم العربي-الإسلامي أن هذا العالم كباقي أقطار الجنوب يستهلك ولا ينتج، ليس لنا ما نضيفه إلى ثقافات الشمال، اللهم إلا التميز، لذلك فإن مواطني الشمال يبحثون عن الغرابة (l'éxotisme) والاستمتاع بها من خلال السياحة البليدة. من صالح الجنوب أن ينهج حمائية ناجعة للتنوع الثقافي، كما هو وارد في نصوص التصريحات والمعاهدات الدولية، ولكن هذا لا يحول دون التحفظ على الإجرائيات التنفيذية لهذه النصوص، والتي تشتم منها رائحة الهيمنة أو إرادة التخريب أو نزعة الإدماج والاستيعاب، إن معظم دول الشمال تريد، بل وتفرض، على دول الجنوب أن تندمج في القيم الكونية على حساب القيم الخصوصية المتوافقة مع العمق الهويّاتي لتلك الدول[9].

ومما يبعث على التفاؤل أن المثقفين في العالم العربي الإسلامي ومثقفي الجنوب عامة، يعون الآن أن اشتغال العقل الدولي من خلال مواثيقه بقضية التنوع الثقافي ووجود حمايته يشكل منطلقا لإعادة النظر في الأفق الاستراتيجي للسياسات الثقافية بمنهجية توفق بين معرفة الذّات ومعرفة الآخر المغاير وبإرادة حازمة لنبذ الفكر الدوغمائي والاقصائي والتطهيري. وفي نفس الإطار تنبه الجنوبيون إلى ما هو سلبي في بعض جوانب الثقافة المعولمة من قبيل التسطيح وإبدال المكتوب بالسمعي البصري، وتحويل الثقافة إلى سلعة محكومة بمنطق الاستهلاك والتنافسية. إن هذه السلبيات هي في الواقع كما يرى المدير العام الأسبق لليونسكو (أحمد مختار مبو) "تحد شيطاني لا مفر للجنوب إلا أن يسلك سبيل مقاومته والوقوف ضد ما يمارسه من اغتصاب وعدوان، فما من فترة تضيع فيها ثقافة إلا ويهدر جانب من التنوع الخصب للثقافات[10].

أود ختاما أن أشير إلى أنه خلال المفاوضات التي أجراها المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تفعيل منطقة التبادل الحر، تنبه المسؤولون المغاربة لما يمكن أن يكون

[9] أنظر: محمد مصطفى القباج،(2008)، ص.ص.، 25-52.

[10] A.M M'Bow, (1997).

لهذا التبادل من آثار سلبية على العمق الهوياتي للمغرب وتنوعه الثقافي الخصب، فكانت هذه المفاوضات مناسبة لميلاد "تآلف من أجل التنوع الثقافي" لكن مع الأسف، لم نلمس لحد الآن ما قام به هذا التآلف من أعمال ومنجزات لحماية ذلك التنوع والحيلولة دون أن تكون المنتوجات والسلع المستوردة والخدمات المقدمة علة في أن يفقد المغرب مرجعياته وتميزه الحضاري ونسقه القيمي الأصيل.

لتعميق بعض جوانب الموضوع، يمكن الاستعانة بالمراجع الآتية:

1- باللغة العربية

أفاية محمد نور الدين، (1988) ، **الهوية والاختلاف**، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء.
والفنون، جامعة فيلاديلفيا، عمان، الأردن.
القباج محمد مصطفى، (2008) **مشاغل فكر في زمن العولمة**، منشورات دار ما بعد الحداثة، فاس، ص.ص.، 25-52.
كتاب جماعي (1999)**: العولمة والهوية**، أوراق المؤتمر العلمي الرابع بكلية الآداب.
كتاب جماعي، (2007) **التربية على التنوع الثقافي**، وقائع أشغال الندوة الدولية التي نظمتها جامعة محمد الخامس/ السويسي.

2- باللغة الفرنسية

Braudel, F. (1986), *Identité de la France*, Artand-Flammarion, Paris, 1986.

Education, diversité et cohésion sociale, Bureau multi pays de l'UNESCO à Rabat, 2010.

Habermas, J. (2003), *l'éthique de la discussion et la question de la vérité*, Grasset, Paris, 2003.

Levy-Strauss, C. (1977), *l'identité*, séminaire dirigé par Strauss, PUF, Paris.
Levy-Strauss, C. (1977), *Race et Histoire*, UNESCO-PUF, Paris, 1977.
M'Bow, A.M. (1997), "Diversité culturelle et mondialisation", in, *les actes de la session de l'Académie du Royaume du Maroc, sur le thème "Mondialisation et identité",* Rabat.

Taylor, CH. (1992), *Multiculturalisme, différence et démocratie*, Flammarion, Paris, 1992.